الجليل بمثابة [امتداد] لجنوب لبنان اكثر من كونه شمال اسرائيل بعد بضع سنوات ! » (المصدر نفسه) .

وتحدث وزير الاسكان الاسرائيلي ابراهام عوفر (في حديث مع ملحق دافار ، ١٩٧٤/٩/١٣) عن سياسة حكومته ازاء مسألة تهويد الجليل ، قائلا : « ليس سرا ان رغبة الحكومة تتمثل في وجود اكثرية يهودية في كل منطقة من مناطق البلد. وبالنسبة للوضع في الجليل فان نسبة سكانه اليهود تصل اليوم الى ٥٤ ٪ مقابل ٤٦ ٪ من العرب . واذا لم نخصص اهتماما كبيرا لزيادة ومضاعفة عدد السكان في هذه المنطقة ، فهناك خوف كبير من أن يتحول [المستوطنون اليهود] خلال زمن قصير الى اقلية بين سكان الجليل ، وذلك بسبب التكاثر الطبيعي بين السكان العرب » . ويواصل عوفر حديثه قائلا : « يجب علينا مضاعفة عدد السكان اليهود في الجليل الذين يبلغ عددهم اليوم نحو ربع مليون شخص ، لكي يصل الى نصف مليون خلال عشر سنين » . كذلك اشار عوفر الى انه ينوي تقديم مشروع بناء الى الحكومة للمصادقة عليه ، يرتكز على مضاعفة نسبة البناء في الجليل وزيادتها من ١٢ ٪ الى ٢٥ ٪ خلال السنة ، من مجموع اعمال البناء في كافة انحاء اسرائيل (ومن الجدير بالذكر ان وزير الاسكان عوفر يصنف كـ « حمامة » ويعارض الاستيطان في المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧) . وقبل اعلان عوفر هذا بنحو شهرين ، اعلن مدير قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية يحيئيل ادموني ، ان الوكالة وضعت خطة لاسكان ١٥ الف عائلة في الجليل خلال السنوات الخمس المقبلة ، واقامة ٦ — ٧ مستوطنات جديدة في المنطقة (يديعوت احرونوت ، ٧٥/٧/١٤) .

المشاكل الامنية والاقتصادية والاجتماعية تعيق خطط تهويد الجليل .

يتزايد الحديث بعد كل عملية فدائية في الجليل، خاصة من قبل المسؤولين الاسرائيليين عن اهمية تهويد الجليل ، « ففي كل مكان في شمال البلد تعرض له المخربون ، قدم وزراء ورؤساء مؤسسات واعضاء كنيست ، ووعد الجميع بتقوية الاستيطان في الجليل . وفي كل مكان طالب رؤساء السلطات المحلية باضافة مساكن ، واقامة مصانع ، وفي الاساس زيادة عدد السكان من اجل تقوية المستوطنات ، خاصة مستوطنات الحدود »(يهودا اريئيل — هآرتس ، ٧٥/٧/١١) . غير انه يبدو ان هذه التصريحات والوعود لم تجد نفعا ، ولم تردع الكثير من اليهود عن ترك الجليل والتوجه للسكن في مناطق اخرى في اسرائيل اكثر امانا ، الامر الذي تتجنب مختلف وسائل الاعلام في اسرائيل نشره . وعندما تتجرأ وتقوم بذلك ، تكتفي بالاشارة الى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية محاولة الايحاء كأن هذه المشاكل هي السبب الوحيد وراء عملية النزوح هذه . وقد جاء في الانباء بعد عملية كريات شمونه (الخالصة) ان عددا من العائلات قد نزحت عن هذه المستوطنة . واعلن ابراهام الوني رئيس بلدية كريات شمونه في ذلك الحين ، ان نحو ١٥٠ عائلة قد نزحت من المستوطنة خلال ثلاثة اشهر ، ومعظمها من العائلات القديمة في المكان ، الا ان النائب يوسي ساريد ، وهو من سكان البلدة ،اعلن أن عدد العائلات النازحة يصل الى ٥٠٠ عائلة . « ويعتقد ساريد أن المشكلة الامنية والخوف من عمليات الفدائيين ، تقلق سكان كريات شمونه » (هآرتس، ١٩٧٥/٢/٣) .

ومن ناحية ثانية ، من الواضح ان المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة مشاكل السكن والعمل والتعليم ، تؤثر على عملية تهويد الجليل. وتختلف حدة هذه المشاكل بين مستوطنة واخرى في الجليل ، بحسب نوعية السكان اليهود واصلهم . « ومن ناحية عملية يواجه المخططون ثلاثة قضايا اساسية تتطلب الحسم : (١) كيف يمكن تأمين عمل لعشرات المستوطنات الزراعية في جبال الجليل ، خاصة لسكان الجيل الثاني في هذه المستوطنات ، الذين لم يعد باستطاعتهم الاعتماد على الزراعة كمصدر لاعالتهم ، بسبب النقص في الارض والمياه . (٢) كيف يمكن جذب السكان الى بعض مدن الاعمار التي تعاني من نزوح المثقفين واصحاب الكفاءات ، وتجمع [العائلات التي تعيش] على الاعانات الاجتماعية . (٣) كيف يمكن اضافة مستوطنات في الاماكن الخالية ، من اجل خلق استمرارية اقليمية من الاستيطان المدني والزراعي في الجليل كله » (يوفال